

## PRESS CLIPPING SHEET

|                      |                                             |
|----------------------|---------------------------------------------|
| <b>PUBLICATION:</b>  | Al Ahram Al Eqtesadi                        |
| <b>DATE:</b>         | 20-March-2016                               |
| <b>COUNTRY:</b>      | Egypt                                       |
| <b>CIRCULATION:</b>  | 35,000                                      |
| <b>TITLE :</b>       | Drug market in the throes of the USD crisis |
| <b>PAGE:</b>         | 12                                          |
| <b>ARTICLE TYPE:</b> | Drug-Related News                           |
| <b>REPORTER:</b>     | Asmaa El Bangy                              |

## PRESS CLIPPING SHEET

**95% من الخامات الدوائية مستوردة و180 مليون جنيه خسائر الشركات العامة ..**

# سوق الدواء فى دوامة الدولار



### كتبت: أسماء البنجي

دخل سوق الدواء دوامة الانعكاسات السلبية لخفض قيمة الجنيه وارتفاع أسعار الدولار .. الأمر الذي يهدد باختفاء الأدوية الرخيصة الثمن في ظل ان ٣٥ ٪ من الأصناف الدوائية المتداولة - خاصة التي تنتجها شركات قطاع الأعمال العام - تباع تحت ٥ جنيهات ، في ظل مطالبات بضرورة تحريك سعر الأدوية دون العشرة جنيهات للحفاظ علي صناعة الدواء خاصة في شركات قطاع الأعمال العام الدوائية التي تكبدت خسائر ١٨٠ مليون جنيه العام الماضي مرشحة لأن تصل إلى ٢٥٠ مليوناً في ٢٠١٦ وهناك نحو ٥ آلاف دواء أسعارها أقل من ١٠ جنيهات، و ٢٠ ألف من ٢٠ جنيه، و ٦٢٪ من الأدوية أسعارها أقل من ٢ دولار و يصنعها قطاع الأعمال العام ، والذي كان يمثل في الماضي نسبة ٦٠ ٪ من حجم سوق الأعمال، ووصل الآن إلى ٤٪ فقط.

قال الدكتور أحمد العزبي، رئيس غرفة الدواء باتحاد الصناعات، إن قرار البنك المركزي برفع سعر صرف الدولار رسمياً إلى ٨.٩٥ قرش، سيكون كارثاً على سوق الدواء، وسيؤدي إلى زيادة أزمة النواقص في الصيدليات.

وأضاف أن ارتفاع سعر الدولار مؤخرًا أثر سلباً بصورة كبيرة على عمليات استيراد الدواء والتصنيع في مصر، خاصة أن السوق المحلية تواجه نقصاً في ٤٥٠ صنفاً دواء، منها ٣٥٠ صنفاً ليس لها بدائل. وأشار إلى ارتفاع تكلفة الدواء المستورد بنسبة ٥٠ ٪، فيما زادت تكلفة الإنتاج المحلي بنسبة تتراوح بين ٣٥ و ٣٠ ٪، معتبراً أن الحل الوحيد يكمن، إما في رفع أسعار الدواء، وإما أن تتحمل الدولة الفرق بين سعر البيع وتكلفة الإنتاج وتقدمه في صورة دعم للشركات.

من جانبه قال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية، إن القرار الأخير الذي اتخذته البنك المركزي بتخفيض الجنيه أمام الدولار إلى ٨٩٥ قرشاً يعتبر أزمة حقيقية للدواء، فهذا يعنى ارتفاع سعر التكلفة على المستحضر الدوائى الواحد بنسبة ١٥ ٪.

وأشار رستم إلى أن الغرفة طالبت بإصدار قرار تحريك أسعار الدواء مع وزارة الصحة منذ أعوام، و أنه على مدار ٦ سنوات رفض ٨ وزراء تولوا حقيبة الوزارة زيادة سعر الدواء، بسبب الخوف من ردود أفعال المواطنين.

وقال إنه من المتوقع في حالة استمرار موقف الوزارة من عدم تحريك الأسعار في ظل ارتفاع سعر الدولار، فمن المحتمل أن تتضاعف أعداد الأصناف الدوائية الناقصة لتصل إلى أكثر من ٣ آلاف صنف دوائى ناقص.

حماية الملكية الفكرية (التريس) التي بمقتضاها فرض رسوم براءة اختراع لكل من الدواء ومراحل تصنيعه والمادة الخام لمدة ٢٠ عاماً لكل منها وبالتالي فلن تستطيع الشركات المنتجة شراء المواد الخام إلا من المنتج الأصلي الأمر الذي سيؤدي إلى احتكار الشركات العالمية المنتجة لهذه الخامات بحيث لا يمكن إنتاج أى مادة خام إلا بعد موافقة الشركات المخترعة أو بعد مرور عشرين عاماً مما يؤثر بلاشك على التكلفة النهائية لإنتاج الدواء في مصر.

كما أن الصيدليات تواجه العديد من المشاكل التجارية والضريبية في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل الأمر الذي يؤثر في ربحيتها وضمان استمرارها ، وكذلك ومن أهم هذه المشاكل تقلص دور الشركات الحكومية العاملة في مجال تجارة وتوزيع الأدوية والتي اقتصر دورها في الآونة الأخيرة على توزيع الأدوية والألبان المدعومة بالإضافة لزيادة أعداد شركات التوزيع الخاصة ورفض بعض شركات التوزيع قبول مرتجعات الصيدليات من الأدوية التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء الأمر الذي يؤثر بالسلب على اقتصاديات تشغيل الصيدليات وينعكس على محاسبتها الضريبية .

وكذلك قيام بعض مخازن الأدوية بممارسات تجارية تضر بمصالح الصيدليات من خلال التحايل بالحصول علي الأدوية من الشركات المنتجة بأسماء جمعيات خيرية بهدف الحصول علي خصومات إضافية -والإغضاء من سداد الضرائب الأمر الذي يساعد علي المضاربات السعريه في سوق الدواء

من جانب آخر .. رصد تقرير الغرفة التجارية حزمة من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها صناعة وسوق الدواء مثل عدم ثبات أسعار الدواء ونقص تداول بعض الأنواع داخل الصيدليات

وأكدت الدراسة التي قام بها الباحث مصطفى محسن بالغرفة أن صناعة الدواء إحدى كبرى الصناعات الاستراتيجية في مصر إلا أن سوق الدواء تعاضلت مشاكله نتيجة لعدة أسباب تمثلت في انخفاض إنتاج مصر من المواد الخام نتيجة عدم توافر القدر الكافي من الصناعات الكيماوية المتطورة لصناعة الدواء والتي يتم من خلالها تخفيض نسبة الاعتماد على الخامات المستوردة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتشغيل بسبب ارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج وكذلك أسعار الطاقة والوقود ومواد التعبئة والتغليف وتكاليف النقل وكثرة الشركات المنتجة لنفس الصنف بأسماء تجارية مختلفة وبأسعار متفاوتة.

وأشار محسن إلى انتشار ظاهرة التهريب لبعض أنواع الأدوية مما يؤدي لعدم خضوعها للرقابة الدوائية وبالتالي ضياع مبالغ طائلة على الدولة بسبب التهريب من الجمارك

ومن أهم مشاكل صناعة الدواء فرض سياسات تسعيرية لبعض أنواع من الأدوية الخاصة بأمراض معينة وهناك شركات تقوم بالمغالاة في أسعار الأدوية من خلال استخدامها لأسماء تجارية بدلا من الأسماء العلمية للأدوية وذكر محسن في تقريره أن صناعة الدواء في مصر تواجه مشكلة تطبيق بنود اتفاقية